

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

فلقد مرت بالأمة الإسلامية أنواع من الفتن ابتلي فيها الناس بأنواع من الابتلاء فصبر فيها من صبر فثبتهم الله على الحق وهلك فيه من هلك والعاقبة للمتقين .

ومن أخطر الفتن التي مرت بالأمة الإسلامية ما أحدثه النفاة والمعطلة من إنكار الصفات وتولى كبر ذلك المعتزلة الذين اعتزلوا المسلمين وفارقوا جماعتهم بيدعهم وانحرفاقتهم ، وأعظم بدعهم نفي الصفات الذي تلقوه عن الجهمية وتمثلت هذه البدعة الخطيرة في دعوتهم الناس - لما صار لهم شيء من السلطة والإمرة - وإكراههم على القول بخلق القرآن ونفي صفة الكلام .

فقام أئمة الإسلام وسرج هذه الأمة وأقطابها بالرد عليهم وفضحهم وبيان خبث معتقدتهم وما يشتمل عليه من التعطيل وإنكار ما في التنزيل ، ومن هؤلاء الإمام العلم (محمد بن إسماعيل البخاري) الذي ألف كتاباً هو (خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل) ولإعطاء مزيد حول هذا الكتاب ، كان هذا التقرير ، سائلاً الله العون والسداد .

أولاً : اسم الكتاب : (خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل) .

اسم المؤلف : محمد بن إسماعيل البخاري .

دراسة وتحقيق : فهد بن سليمان الفهيد .

عدد الأجزاء : (٢) .

طبع ونشر : دار أطلس الخضراء .

الطبعة : الأولى .

العام : ١٤٢٥ هـ .

ثانياً : ترجمة المؤلف : شيخ الإسلام وإمام الحفاظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة

بن بردزبه الجعفي مولاهم البخاري صاحب (الصحيح) والتصانيف .

مولده : في شوال سنة أربع وتسعين ومائة وأول سماعه للحديث سنة خمس ومائتين وحفظ تصانيف

ابن المبارك وهو صبي ونشأ يتيماً ورحل مع أمه وأخيه سنة عشر ومائتين بعد أن سمع مرويات بلده

من محمد بن سلام والمسندي ومحمد بن يوسف البيكندي وسمع ببلخ من مكّي بن إبراهيم وبيغداد من

عفان وبمكة من المقرئ وبالْبصرة من أبي عاصم والأنصاري وبالكوفة من عبيدالله بن موسى وبالْشام

من أبي المغيرة والفريابي .

شدا وصنّف وحدث وما في وجهه شعرة وكان رأساً في الذكاء ، رأساً في العلم ، ورأساً في الورع

والعبادة .

ومن الذين حدثوا عنه : الترمذي والمروزي وابن خزيمة وابن أبي داود وخلق كثير .

وكان شيخاً نحيفاً ليس بطويل ولا قصير إلى السمرة كان يقول: لما طعنت في ثماني عشرة سنة جعلت

أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقوايلهم في أيام عبيدالله بن موسى .

وعن البخاري قال : كتبت عن أكثر من ألف رجل .

ومن مناقبه : قال وراقه أبو جعفر محمد بن أبي حاتم البخاري : سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر

يقولان : كان البخاري يختلف معنا إلى السماع وهو غلام فلا يكتب حتى أتى على ذلك أياماً فكنا

نقول له فقال : إنكما قد أكثرتما عليّ فأعرضا عليّ ما كتبتما . فأخرجنا إليه ما كان عندنا فزاد على

خمسة عشر ألف حديثاً ، فقرأها كلها عن ظهر قلب حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه ثم قال :

أترون أي اختلف هدرأً وأضيع أيامي ؟ فعرّفنا أنه لا يتقدمه أحد .^١

^١ / فتح الباري بشرح صحيح البخاري - بن حجر - تحقيق - عبد القادر شيبه الحمد - الجزء الأول - الطبعة الأولى - ١٤٢١ هـ - ص ١١

ومن مؤلفاته : الجامع الصحيح - الأدب المفرد - رفع اليدين في الصلاة - القراءة خلف الإمام التاريخ الكبير - التاريخ الأوسط - التاريخ الصغير - خلق أفعال العباد - الضعفاء - الفوائد العلل - المسوط ، وغيرها كثير .

وفاته : توفي ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة الفطر ودفن يوم الفطر بعد الظهر سنة ست وخمسين ومائتين ودفن بخرتنك .^٢

ثالثاً : توثيق نسبة الكتاب للمؤلف :

لإثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه عدة طرق ومنها :

١ - إطباق أهل العلم وأهل الحديث العارفين بكتب البخاري فقد اعتمد الحافظ المزني في تهذيبه لكتاب أسماء الرجال للمقدسي ذكر رجال البخاري في كتاب خلق أفعال العباد ورمز لهم بالرمز (عخ) وتبعه ابن حجر في التهذيب والتقريب وأجمع أهل العلم بعدهم من علماء الحديث وغيرهم على هذا ، فهم يعرفون هذا الكتاب ويحيلون إليه وهذا من أقوى الأدلة على أنه ثابت صحيح عن البخاري .

٢ - الكتاب مروى عن البخاري بإسنادين مشهورين ذكرهما ابن حجر وحاجي خليفة :
الإسناد الأول : من رواية يوسف بن ريجان بن عبد الصمد .

الإسناد الثاني : من رواية الفربري .

٣ - جميع نسخ الكتاب الخطية والمطبوعة تؤكد صحة نسبته للبخاري وأنه من تأليفه .

٤ - نقول أهل العلم من هذا الكتاب وعزوهم إليه بعض الأحاديث والآثار وهذا كثير جداً .

٥ - أن طريقة البخاري ومنهجه في هذا الكتاب موافق لطريقته ومنهجه في سائر كتبه وكذلك شيوخه وأسانيده فكل هذا يدل على أنه من تأليفه .

رابعاً : سبب تأليفه :

الناظر في الكتاب وفي وقت تأليفه ، وفي ما ذكره العلماء عن البخاري حول مسألة اللفظ يعلم يقيناً أن البخاري رحمه الله ألفه بسبب ما وقع من الفتنة بين بعض أهل الحديث في هذه المسألة وقصد بذلك بيان الحق والرد على الغالطين .

ونص على هذا جمع من أهل العلم منهم ابن قتيبة وابن تيمية .

خامساً : منهجه في الكتاب :

^٢ / خلق أفعال العباد - البخاري - تحقيق - فهد الفهيد - دار أطلس الخضراء - الرياض - الجزء الأول - الطبعة الأولى - ١٤٢٥هـ - ص ٢٨

الإمام البخاري رحمه الله على طريقة أهل الأثر وأئمة الحديث والسنة الذين يعظمون نصوص الوحيين ويلتزمون بمنهج السلف الصالح في التلقي والاستدلال والرد على المخالف ومن منهجه مايلي :

١- إيراد كلام الأئمة المجمع على إمامتهم وقبولهم في الأمة ، فأورد كلامهم في الرد على الجهمية في مسائل شتى .

٢ - أتى بالآيات و بالأحاديث التي فيها مايبين الرد على المخالفين .

٣ - يسند الأحاديث والآثار على طريقة أهل الحديث وبعض هذه الآثار لم يذكر أسانيدھا إما لقصد الاختصار وإما لكونها مشهورة بين أهل العلم في عصره .

٤ - الإحاطة باللغة العربية ومعرفة معانيها والردود على المخالفين بإيضاح المعاني الصحيحة في اللغة العربية وأوضح أن من أسباب غلظهم عجمة اللسان .

٥ - الاختصار وعدم التوسع في الكلام فكتابه هذا مع صغر حجمه جمع فيه من الردود على كثير من أهل البدع واشتمل أيضاً على تقرير كثير من المسائل المهمة كمسألة العلو والاستواء على العرش وأن الله تعالى يتكلم بصوت وبين الفرق بين الصوت الذي ينادي الله تعالى به وبين الصوت الذي يسمع من العباد .

فطريقته الاختصار وترك التكلف والتطويل إلا أنه في الاستدلال على مسألة الفرق بين القراءة والمقروء أطل وتوسع وأتى بأنواع من الأدلة من القرآن والسنة وكلام الصحابة والأئمة .

٦ - من منهجه كذلك : إثباته لشبه المخالفين وحججهم ثم بيان ما فيها من المآخذ والغلطات والرد عليها ردّاً علمياً دقيقاً .

ويستفاد من ردود البخاري على هذه الشبه مايلي :

أ/ مناقشة المخالف في ثبوت النص وبيان ضعفه إن كان ضعيفاً .

ب/ مناقشة المغالط في الأدلة العقلية وتقرير الصواب فيها على طريقة أهل السنة ، فيجمع في الرد بين الاحتجاج بالأخبار والاحتجاج بالحجج العقلية الصحيحة الموافقة لها .

ج/ إلزام الخصم باللوازم التي تدل على بطلان قوله .

د/ إثبات تناقض المخالفين لأهل السنة فتناقض أقوالهم دليل ضعفها وبطلانها .

هـ / الإحاطة بأقوال الناس في المسائل العقديّة وإرجاع هذه المسائل إلى مأخذها .

سادسا : مخطوطات الكتاب :

١ - المخطوطة السعيدية : وهي في المكتبة السعيدية بجيدر آباد في الهند ، محفوظة هناك رقم ٣٥٢ (١ب - ٣١ب) وعدد لوحاتها (٣٣) لوحاً في (٦٦) صفحة ، وهي نفيسة ومقابلة ومروية بإسنادها إلى المؤلف .

٢ - النسخة (هـ) ومصدرها مكتبة روضة الحديث في حيدر آباد تحت رقم (٣٥٩) وعدد لوحاتها (٢٤) لوحاً في (٤٨) صفحة .

٣ - النسخة (ت) ومصدرها مكتبة رئيس الكتاب عاشر أفندي في السليمانية في مدينة اسطنبول في تركيا برقم (١٣٩/١) ، وعدد لوحاتها (٣٢) لوحاً في (٦٥) صفحة .

٤ - النسخة (م) ومصدرها المكتبة المحمدية بالمدينة النبوية وهي الآن في مكتبة الملك عبد العزيز بجوار المسجد النبوي مسجلة رقم (٦٤١) وعدد لوحاتها (٣٢) لوحاً في (٦٥) صفحة

٥ - النسخة (ل) وهي نسخة محفوظة في جامعة قار يونس في مدينة بنغازي في ليبيا برقم (١٥٥٢) وهذه النسخة مقروءة وعليها تصحيحات يسيرة ، وعدد لوحاتها (٢٥) لوحاً .

٦ - النسخة (ح) وهي نسخة لا بأس بها وعدد لوحاتها (٣٢) لوحاً في (٦٣) صفحة .

٧ - النسخة (ق) ورقمها (٣٤٩) في جامعة أم القرى وهي من المخطوطات التركية .

٨ - أربع نسخ خطية ، ثلاث منها منسوخة عن النسخة الأصلية وهي :

أ/ نسخة في دار الكتب الوطنية في الرياض برقم (٤٥) .

ب/ نسخة في مكتبة الشيخ محمد نصيف محفوظة في المكتبة المركزية في جامعة الملك عبد العزيز برقم (٢٧٦٤) وقد نسخت سنة ١٣٣٢هـ .

ج/ نسخة أخرى في مكتبة الشيخ محمد نصيف محفوظة في المكتبة المركزية في جامعة الملك عبد العزيز رقم (٢٨١٧) .

والنسخة الرابعة من مكتبة الملك فهد الوطنية من مخطوطات الدلم وهي نسخة كثيرة الأخطاء والتصحيحات وليس فيها ما يدل على المقابلة ولا يعرف الأصل المنقولة منه .

سابعاً : طبعات الكتاب :

طبع الكتاب بأكثر من طبعة ومن هذه الطبعات مايلي :

١ - الطبعة الهندية القديمة عام (١٣٠٦) هـ وقد طبع الكتاب في مطبعة الأنصاري بالدهلي . وهذه الطبعة مجموع فيها أربع كتب : الأول : إعلام أهل العصر بأحكام ركعتي الفجر ، والثاني

كتاب خلق أفعال العباد ، والثالث : كتاب العلو للذهبي ، والرابع : كتاب القول المحقق في إخصاء البهائم وهو باللغة الأردية .

٢ - طبع الكتاب في مكة المكرمة بمطبعة النهضة الحديثة سنة (١٣٨٩ - ١٣٩٠ هـ) وتولى الإشراف على طبعه الشيخ / عبدالوكيل بن عبد الحق الهاشمي .

٣ - طبع الكتاب سنة (١٩٧١ م) والناشر منشأة المعارف بالإسكندرية بمصر مع مجموعة من كتب الأئمة ، واعتنى بهذه الطبعة علي بن سامي النشار وعمار بن جمعي الطالب .

٤ - طبع الكتاب في دار المعارف السعودية بتحقيق د / عبد الرحمن عميرة ، وطبع مرة أخرى مصورة عنها في دار الجليل ببيروت (١٤١١ هـ) .

٥ - طبع الكتاب سنة (١٤٠٤ هـ) في مؤسسة الرسالة وهي تكرار الطبعات السابقة في عدم التحرير والعناية

٦ - طبع الكتاب في سنة (١٤٠٥ هـ) في الدار السلفية في الكويت ، قدم له وخرج أحاديثه وعلق عليه / الشيخ بدر بن عبد الله البدر .

٧ - طبع الكتاب في مصر في مكتبة التراث الإسلامي سنة (١٤٠٨ هـ) وكتب على الكتاب خرج أحاديثه وصحح ألفاظه / أبو محمد سالم بن أحمد السلفي وأبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني الأبياني .

٨ - ومن الطبعات الأخيرة : طبعة بتحقيق عمرو عبد المنعم سليم ، دار ابن القيم ، دار ابن عفان ١٤٢٣ هـ ، وقد اعتمد فيها على النسخة السعيدية .

ثامناً : عرض لقضية من قضايا الكتاب :

سيكون محور الحديث عن صفة (العلو) :

إن علو الله تعالى فوق خلقه واستواءه على عرشه ثابت بالكتاب والسنة ، بل تضافرت عليه أدلتها .

وثبوت علو الله تعالى دل عليه العقل من أوجه كثيرة وكذلك جميع الفطر شاهدة بذلك مقرة به . وهذه الصفة العظيمة لرنا تبارك وتعالى قد عطلها الجهمية ومن اتبعهم ونفوا عن الله تعالى ما أثبتته لنفسه وأثبتته له رسوله صلى الله عليه وسلم وأجمع عليه المسلمون ولهذا ردّ عليهم الأئمة ومنهم البخاري وقد أورد في كتابه (خلق أفعال العباد) من الآثار ما فيه كفاية ومقنع .

أدلة علو الله :

أولاً : الدليل السمعي :

وهو أنواع كثيرة أذكر منها :

أحدها : التصريح بالفوقية مقرونة بأداة (من) المعينة لفوقية الذات مثل (يخافون ربهم من فوقهم) النحل ٥٠ .

الثاني (ذكره مجردة عن الأداة كقوله (وهو القاهر فوق عباده) الأنعام ١٨ .

الثالث : التصريح بالعروج إليه نحو (تعرج الملائكة والروح إليه) المعارج ٤ .

الرابع : التصريح بالصعود إليه كقوله تعالى (إليه يصعد الكلم الطيب) فاطر ١٠ .

الخامس : التصريح برفعه بعض المخلوقات إليه كقوله (بل رفعه الله إليه) النساء ١٥٨ .

السادس : التصريح بالعلو المطلق الدال على جميع مراتب العلو ذاتاً وقدرراً وشرفاً ، كقوله تعالى (وهو العليّ العظيم) .

السابع : التصريح بأنه سبحانه في السماء ، وهذا عند أهل السنة على أحد وجهين : إما أن تكون (في) بمعنى (على) ، وإما أن يراد بالسماء العلو ، لا يختلفون في ذلك ، ولا يجوز حمل النص على غيره .

ثانياً دلالة الإجماع :

نقل ابن القيم رحمه الله اتفاق أهل الإسلام على إثبات علو الله تعالى على عرشه وفوقيته ، ونقل حكاية الإجماع عن ستة من أكابر علماء المسلمين .

بل قال الإمام أبو سعيد عثمان الدارمي رحمه الله (ثم إجماع من الأولين والآخرين ، العالمين منهم والجاهلين ، أن كل واحد مضى وغبر إذا استغاث بالله أو دعاه أو سأله ، مد يديه وبصره إلى السماء لمعرفةهم بالله أنه فوقهم) .

بل حكى كثير من المتكلمين من أهل الإثبات إجماع الخلائق على إثبات العلو ، مثل عبد الله بن كلاب والأشعري .

وأما آثار السلف وأقوالهم فهي كثيرة جداً : قال الأوزاعي رحمه الله : (كنا - والتابعون متوافرون - نقول : إن الله تعالى ذكره فوق عرشه ونؤمن بما وردت فيه السنة من صفاته) .

وقال الإمام قتيبة بن سعيد : (هذا هو قول الأئمة في الإسلام والسنة والجماعة : نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه) . وقال أبو نصر عبيد الله بن سعيد السجستاني : (أئمتنا كسفيان

الثوري ومالك وسفيان بن عيينة وحماد بن سلمة - وذكر غيرهم - متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش وأن علمه بكل مكان وأنه يرى يوم القيامة بالأبصار فوق العرش ...) .

ثالثاً : دلالة العقل على العلو : وذلك من وجوه :

الوجه الأول : أن الله تعالى خلق هذا الكون بعد أن لم يكن فلا يخلو ، إما أن يكون خلقه في نفسه أو خارجاً عن نفسه ، والأول باطل بالاتفاق ، لأنه يلزم أن يكون محلاً لما لا يليق ذكره - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - ، وهكذا القول بأنه خلقه خارجاً عنه ثم دخل فيه ، فهذا محال أيضاً تعالى أن يحل في خلقه وهذه والتي قبلها لا نزاع فيهما بين المسلمين ، فيبقى أنه خارجاً عن نفسه فيكون منفصلاً فتعينت المباينة وهذا هو الحق .

الوجه الثاني : أن كل أمرين متقابلين إذا كان أحدهما صفة كمال والآخر صفة نقص ، فإن الله سبحانه يوصف بالكمال منهما دون نقص ، ولهذا لما تقابل الحياة والموت وصف بالحياة دون الموت ، هكذا العلم والقدرة والكلام

فلما تقابلت المباينة للعالم والمداخلة له وصف بالمباينة دون (المداخلة) وإذا كانت المباينة تستلزم علوه على العالم أو سفوله عنه وتقابل العلو والسفل ، وصف بالعلو دون السفول وإذا كان مبايناً للعالم ، كان من لوازم مباينته أن يكون فوق العالم ولما كان العلو صفة كمال كان ذلك من لوازم ذاته ، فلا يكون مع وجود العالم إلا عالياً عليه ضرورة .

الوجه الثالث : أنه إذا ثبت أن العالم كروي ، وأن الله لا بد أن يكون مبايناً لخلقه والعلو المطلق فوق الكرة فيلزم أن يكون في العلو .

الوجه الرابع : أن كونه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه يقتضي نفي وجوده بالكلية ، لأنه غير معقول ، فيكون موجوداً إما داخله ، وإما خارجه ، والأول باطل فتعين الثاني ، فلزمت المباينة .

رابعاً: دلالة الفطرة :

إن من الثابت قطعاً والمعروف عن الخلف جميعاً أنهم بطباعهم وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم عند الدعاء ويقصدون جهة العلو بقلوبهم عند التضرع إلى الله تعالى ، وهذا أمر مستقيم في فطر بني آدم ، معلوم لهم بالضرورة وهذا أيضاً متفق عليه بين العقلاء السليمة الفطرة وكل منهم يخبر عن فطرته من غير مواطاة من بعضهم لبعض ، ويمتنع في مثل هؤلاء أن يتفقوا على تعمد الكذب عادة .

سياق الأقوال الباطلة في نفي العلو :

ذكر المخالفون لأهل السنة والجماعة في هذه المسألة وهو ثلاث فرق :

الفرقة الأولى : الذين يقولون : إن الله بذاته في كل مكان ، كما يقول ذلك كثير من الجهمية .

الفرقة الثانية : الجهمية النفاة الذين يقولون : لا هو داخل العالم ولا خارجه ، ولا فوق ولا تحت فينكرون علوه مطلقاً ، ويقولون : ليس فوق العالم شيء أصلاً ، ولا فوق العرش شيء وهذا قول المعتزلة ، وطوائف من متأخري الأشعرية والفلاسفة النفاة ، والقرامطة الباطنية ، وغير هؤلاء .

الفرقة الثالثة : قول من يقول : هو فوق العرش وهو في كل مكان ويقول : أنا أقر بهذه النصوص وهذه ، ولا أصرف واحداً منها عن ظاهره ، وهذا قول طوائف ذكرهم الأشعري وهو موجود في كلام طائفة من السالمية والصوفية .

اللوازم الباطلة على قول نفاة علو الله تعالى :

١ - يلزم من ذلك أنه لم يثبت وجوده ! فضلاً عن إثباته لكمال اللاتق به جل وعلا ، ولذلك

فمنكروا العلو حقيقة قولهم يعود إلى قول معطلة الصفات الذين ينكرون جميع الصفات .

٢ - النفاة المخالفون للكتاب والسنة والعقل والفطرة لا يجعلونه متصفاً بالعلو دون السفول ، بل

إما أن يصفوه بالعلو والسفول ، أو بما يستلزم ذلك ، وإما أن ينفوا عنه العلو والسفول .

٣ - الذين نفوا العلو عن الله سبحانه وتعالى فراراً من التشبيه والتجسيم كما زعموا وقعوا في

شر مما فروا منه ! إذ يستلزم قولهم نفي وجوده ، وتشبيهه بالناقصات والمعدومات والممتنعات .

٤ - يترتب على قولهم سلوك سبيل المغضوب عليهم والضالين ومخالفة سبيل الذين أنعم الله

عليهم من الأنبياء والمرسلين والصحابة والتابعين .

٥ - الطعن في خيار الأمة وساداتها وأئمة الإسلام وأهل السنة والحديث ، ولزمهم إنكار نزوله

إلى سماء الدنيا كل ليلة وإنكار مجيئه وإتيانه يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده .

٦ - التكذيب بمعراج الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ربه ، ودنوه منه ، وتردده بين موسى

وبين ربه مراراً كل ذلك لا حقيقة له عندهم .

تاسعاً : عرض مسائل الكتاب العقدية :

وهي في ستة فصول :

الفصل الأول : الجهمية وتحذير السلف منهم وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : التعريف بهم .

- المبحث الثاني : أقوال جهم بن صفوان في مسائل الاعتقاد .
- المبحث الثالث : أسباب ضلالهم .
- المبحث الرابع : أثر الملل والديانات على الجهم بن صفوان .
- المبحث الخامس : موقف الإمام البخاري والسلف منهم .
- الفصل الثاني : دراسة الصفات الواردة في كتاب خلق أفعال العباد وفيه أربعة مباحث :
- المبحث الأول : العلو .
- المبحث الثاني : التزول .
- المبحث الثالث : الكلام .
- المبحث الرابع : الرؤية .
- الفصل الثالث : إثبات القدر وفيه مبحثان :
- المبحث الأول : مراتب القدر وأدلتها .
- المبحث الثاني : المخالفون في القدر والرد عليهم .
- الفصل الرابع : خلق أفعال العباد وفيه ثلاث مباحث :
- المبحث الأول : أهمية هذه المسألة وصلتها بمسألة كلام الله .
- المبحث الثاني : إثبات فعل العبد ونسبته إليه حقيقة .
- المبحث الثالث : المخالفون في هذا الأصل والرد عليهم .
- الفصل الخامس : مسألة اللفظ بالقرآن وفيه خمسة مباحث :
- المبحث الأول : نشأة القول بأن اللفظ بالقرآن مخلوق .
- المبحث الثاني : التعريف بالكرايسي وعقيدته وموقف السلف منه .
- المبحث الثالث : قاعدة السلف في الألفاظ المجملة المحدثه .
- المبحث الرابع : التفريق بين اللفظ والملفوظ والتلاوة والمتلو ونحو ذلك .
- المبحث الخامس : مسألة الحرف والصوت .
- الفصل السادس : أقوال الطوائف في مسألة اللفظ وفيه سبعة مباحث :
- المبحث الأول : اللفظية النفاة واللفظية المثبتة .
- المبحث الثاني : حقيقة مذهب الأشاعرة في مسألة اللفظ .
- المبحث الثالث : حقيقة مذهب المعتزلة والجهمية في مسألة اللفظ .

- المبحث الرابع : الواقفة في القرآن ، التعريف بهم والرد عليهم .
- المبحث الخامس : بيان مذهب السلف في اللفظ بالقرآن والآثار الواردة عن السلف في ذلك .
- المبحث السادس : ذكر من غلط على الإمام أحمد في هذه المسألة .
- المبحث السابع : حقيقة قول البخاري والذهلي وما جرى بينهما وأثره .

هذا ما تيسر إيراده حول هذا الكتاب وصلى اللهم وسلم على نبينا محمد .